سفراء التنمية في اليمن يستهدف 20 ألف شاب يمني في2012 م

5 آلاف شاب يمني يشاركون في البرنامج التدريبي لسفراء التنمية العرب

اليمن تحتل المرتبة الأولى وتضمن ٥ مقاعد في الملتقى الأول لسفراء التنمية في اسطنبول

■ نحو خمسة آلاف شاب في عشر محافظات يمنية يشاركون في البرنامج التدريبي لسفراء التنمية العرب خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العالم الجاري وذلك بمشاركة٣٨٠ مدرباً.

ويأتي هذا البرنامج الذي يستهدف تدريب حوالى عشرين ألف شاب يمني خلال العام ٢٠١٢م ضمن مشروع سفراء التنمية العرب الذي تبنته الأكاديمية الدولية للتدريب الشخصي والتطوير القيادي في عدد من الدول العربية وينفذه في اليمن منظمة شباب توداي بالشراكة مع منظمة (سول).

ويعتبر هذا المشروع أول برنامج تدريبي متخصص في الوطن العربي والاسلامي يعنى بفئة الشباب ويمكنهم من أخذ زمام المبادرة للتخطيط لحياتهم وتعزيز الثقة بأنفسهم من خلال إعادة برمجتهم على استعمال أساليب واستراتيجيات التفوق البشري.

حيث تقوم فكرة مشروع سفراء التنمية على مساعدة المدربين العرب ولا سميا من الجيل الثاني والثالث للمشاركة في أنشطة التدريب المتخصص الموجه للشباب خاصة، ومن ثم زيادة فاعليتهم على الارتقاء بأنفسهم في هذا المجال أداء وإنتشاراً مع توفير أكبر فرص التعاون في ما بينهم داخل وخارج أوطانهم، ضمن الوطن الكبير من المحيط إلى الخليج.

ومن جانب آخر فإن مشروع سفراء التنمية يقوم على إطلاق مبادرات داخل الدول في نفس الاتجاه والشكل والمضمون، لتكون نواة تعاون عربي مشترك يهدف إلى إعداد جيل من الشباب العربي مخطط لحياته، يمتلك رسالة ورؤية وقيما تشترك جميعها لتحقيق الريادة لأوطاننا في عالم الغد المشرق بقيم السلام والحب والتعاون.

ويهدف المشروع إلى إيجاد عدد من المدربين في مجال التنمية البشرية في كل وطن عربي، وبحيث ينالون الرعاية الكاملة من المشروع من خلال برامج التدريب المستمر والمتابعة والدعم والترشيح للتدريب الدولي وغير ذلك مع ضمان إعدادهم إعداداً جيداً لتدريب الشباب على أدوات القيادة الرشيدة والتأثير الإيجابي في مجتمعاتهم.

ثلاث مراحل

ويمثل مشروع سفراء التنمية العرب مرحلة

من ثلاث مراحل للفترة مابين٢٠١٢ م٢٠٢٦- م بحيث يكون البدء خلال الخمس سنوات الأولى مع سفراء التنمية فقط وهم المدربون المنخرطون بقوة في المشروع وعددهم في حدود ألف مدرب عربي لينتقل المدربون بعد ذلك من سفراء التنمية إلى سفراء القيم، بينما ينخرط مدربون آخرون من جديد في المرحلة الأولى (سفراء التنمية) إلى أن يتكون عدد من المدربين السفراء بحسب خبرتهم ونشاطهم بثلاث درجات بحيث يستثمر ذلك لتحقيق رسالة المشروع بأن تكون الريادة لأوطاننا ضمن وحدة عربية مؤثرة ونهضة علمية شاملة تحقق الاستقرار والرفاه لشعوب العالم وفق قيم الحب والسلام والتعاون حيث هناك رؤية واحدة تقف من كل ذلك وهو إيجاد ألف مدرب عربي مؤثر يساهم في إعداد قيادات شبابية مسؤولة بروح وطنية عالية.

أهداف استراتيجية

يسعى المشروع خلال الخمس سنوات القادمة إلى تدريب مليون شاب عربي على وضع خطة شخصية تتضمن رسالة ورؤية وقيما وأهدافاً استراتيجية وأدوات تنفيذ، ومشاركة ألف مدرب عربي من الجيلين الثاني والثالث في المشروع لتقديم٥٠ ألف دورة تدريبية في مجال التخطيط الشخصي والتأهيل القيادي والمهارات الشخصية والادارية المرتبطة بذلك إضافة إلى تأهيل ثلاثمائة مدرب عربي تأهيلاً كاملاً من خلال برامج التدريب المستمر والدعم والتعاون الدولي للمشاركة في المرحلة الثانية من المشروع وهو سفراء القيم المقرر إطلاقه عام٢٠١٦ م.

اليمن في المرتبة الأولى

الجدير بالذكر أن اليمن للشهر الثالث على التوالي لا تزال تحتل الريادة في مؤشر سفراء التنمية عربيا بعد حصول ٨ مدربين يمنيين على لقب سفير التنمية من بينهم ٥ مدربين ضمنوا رسميا مشاركتهم في ملتقى سفراء التنمية الأول في اسطنبول المقرر انعقاده نهاية شهر أغسطس المقبل، و هم المدرب عبد الهادي الشعيبي ، و المدربة ابتهاج الحمادي ، و المدربة نادية الحطامي ، و المدربة عبير القارني ، و المدرب أحمد الزبيري .

ومن المتوقع أن تحافظ اليمن خلال الفترة المقبلة على ريادة سفراء التنمية بفضل جهود فريق العمل الشاب تحت إشراف المدرب الأستاذ زايد حميد المليكي مشرف سفراء التنمية باليمن .

هذا وتأتي بعد اليمن في المرتبة الثانية الجزائر ب ٦ مدربين سفراء تنمية ، ثم المملكة العربية السعودية ثالثا ب ٥ مدربين سفراء تنمية ، ثم العراق و لبنان رابعا ب ٣ مدربين سفراء تنمية .

في دراسة علمية

الدولة المدنية.. من وجهة نظر أكاديمية شبابية

كتب/محمد العزيزي

●،، أكد الدكتور عبدالله معمر – أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء رئيس مركز منار للدراسات الاجتماعية وحقوق الإنسان بساحة التغيير بصنعاء، إن الدولة المدنية تضمن سلامة الشعب وهي السنة العليا ومبدأ عادل أساسي لايضل من أخذ به بأمانة قط ... ويجب أن تهدف القوانين إلى غرض واحد هو خير الشعب، ولا يحق للسلطة التشريعية ولا ينبغي لها أن تسلم صلاحية القوانين لأية هيئة أخرى أو تضعها في غير الموضع الذي وضعها الشعب فيه.

وينظر الدكتور معمر لمهمة الدولة المدنية في دراسة أعدها كمشروع »الدولة المدنية.. والمواطنة المتساوية« أن تكون مهمة الدولة المدنية الديمقراطيه الدستورية المحافظة على كل أفراد المجتمع بغض النظر عن القومية والدين والسلالة والجنس والفكر، فهي تضمن حقوق وحريات جميع المواطنين باعتبارها دولة مواطنة متساوية، تقوم على قاعدة ديمقراطية المساواة بين المواطنين في الحقوق الواجبات، وعليه فالمواطنون لهم حقوق يتمتعون بها مقابل واجبات رديفة.. وهذه المواطنة المتساوية لصيقه كلياً بالدولة المدنية، فلا دولة بدون مواطنة متساوية، وإيضاً لا مواطنة متساوية بدون دولة مدنية.

وأخذ الدكتور عبدالله معمر، أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء يستطرد في دراسته حول الدولة المدنية قائلاً »المواطنة لاتتحقق إلا في دولة مدنية ديمقراطية تعددية دستورية تصون كرامة المواطن وقناعاته في ممارسة معتقداته وأفكاره بالشكل الذي يؤمن به في إطار الدستور الذي أقره الشعب وهذا الدستور يحترم كافة حقوق المواطنين وبشكل يوفر لهم العيش الكريم.. فإذا لمس المواطن هذه المساواة في الحقوق التي يضمنها الدستور، فذلك يعني انعدام التمييز بين المواطنين لأي سبب كان، صغيراً أو كبيراً أو لجنسه »ذكوراً، أناثاً« أو لمركز اجتماعي، أغنياء أو فقراء، أو لدورهم السياسي رؤساء أو مرؤوسين أو لفكرهم يساري أو يميني أو عقيدة أو مذهب.

وذهب رئيس مركز منار للدراسات الاجتماعية وحقوق الانسان إلى أن من أهداف الثورة الشبابية التي شهدت الساحة اليمنية بناء الدولة المدنية، وهي جزء لا يتجزأ من مجموعة أهداف يتمسك بها شباب الثورة اليمنية في ساحات التغيير والتي حافظت وتحافظ على سلمية الثورة المساهمة في التغيير وبناء الدولة اليمنية الحديثة.

ويعتقد الدكتور عبدالله معمر أن الثورة الشبابية تتبنى في ذات الوقت الأسس العلمية في هيكلة الدولة المدنية المستقبلية. بما تحقق الحقوق المتساوية لكافة أبناء الوطن اليمني، الذي تنتفي فيه سيطرة الجماعات والأفراد والحزب الواحد.

وبحسب الدكتور، معمر الذي قال: إن إردنا حقاً دولة مدنية ديمقراطية فعلينا التعامل مع كل القضايا الوطنية التي تهدد الوطن والسلم الاجتماعي .. بشفافية، فالاعتراف بوجود قضية جنوبية وقضية في صعدة أمر غير كاف في معالجة الوضع الداخلي، بل سيكون بمثابة ترميم للتصدع في نسيجنا الاجتماعي فقط وهو أمر غير كافٍ إن أردنا فعلاً تحقيق المواطنية المتساوية من الضروري الاعتراف أولاً بوجود قضية وطن بأكمله، فقضية صعدة والجنوب تساوي قضية تعز وتهامة والصحراء ومارب والجوف، والمهرة وشبوة وحضرموت، الخ. هي إذاً قضية مواطنة متساوية، قضية أو قضايا حقوق وواجبات، قضية يمن واحد يتساوى فيه كل أبناء الوطن الواحد. مع الاعتراف بأن القضية الجنوبية خصوصية خاصة.

وأكد أستاذ علم الاجتماع السياسي أن عدم فتح هذه الملفات في مؤتمر الحوار الوطني »المزمع عقده خلال الأسابيع القادمة« تعني تجاهلاً صارخاً وفاضحاً أيضاً لمطالب المجتمع في تجاهل قضية وطن ومواطنة كما تجاهلها السابقون على مدى قرن من الزمن.. وبالتالي سنرحل حقوق الغير إلى أجل آخر قد تتحقق برفع شعارات جديدة تؤسس لبناء دولة على مستوى المحافظات اليمنية المختلفة، أو حتى يرفع السلاح من قبلها في وجه الدولة عندها سنقول لدينا قضية كما ذكرنا سلفاً في جميع المحافظات، وعرج الدكتور عبدالله معمر في سياق دراسته للدولة المدنية والمواطنة المتساوية إلى أن للمواطن علاقة بالدولة حيث قال مما تقدم نجد أن أساس الدولة المدنية يتلخص في مبدأ تساوي جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، بموجب الدستور والقانون، وتلك هي أساس بناء المؤسسات في الدولة »المدنية الديمقراطية، وأساس هذه العلاقة هي ممارسة الحقوق والواجبات بحرية، وحماية مصالح المواطنين التي تعتبر نواة المواطنين، وبدون حرية لايمكن للمواطنين القيام بواجباتهم تجاه الدولة.. فالتفاهم والاحترام يؤديان إلى الالتزام.

بعيداً عن التمييز والشللية

عبدالله سيف

تحولات كبرى عاصفة يعيشها العالم العربي اليوم نتيجة الانتفاضات والثورات الشبابية الشعبية التي انطلقت منذ اكثر من عام في عدد من الدول العربية ومن ضمنها اليمن معلنة بداية عهد جديد تحترم فيه آدمية الانسان وترسخ مبادئ العدالة والمساواة وعدم التمييز.

ففي لحظة تاريخية لم تكن متوقعة هبت الجماهير الثورية الغفيرة التي كانت تواقة للتغيير الى الشوارع التي تحولت بين ليلة وضحاها الى ساحات للحرية وميادين للتغيير والتي منها انطلقت شرارة الثورات وظهرت المعجزات التي زلزلت عروش الحكام وخلخلت عروشا أخرى وهوت بالزعماء بعيداً عن تلك العروش التي طالما ظلوا متشبثين بها عقوداً عديدة من الزمن، معلنين بذلك بزوغ فجر جديد بمعالم مختلفة.

وبالتاكيد فإن تلك الانتفاضات والثورات لم تكن من باب الترف أو كما يرى البعض انها كانت مدبرة أو مخطط لها مسبقاً من قبل احزاب وتنظيمات سياسية أو شخصيات إجتماعية بارزة بل جاءت نتيجة لمعاناة الناس وظلمهم وغياب العدالة والمساواة في الوقت الذي ظل الحكام ومن حولهم يتمتعون ويعبثون بمقدرات وثروات أوطانهم دون أن يلتفتوا إليهم، الأمر الذي دفعهم موحدين بمختلف توجهاتهم وفئاتهم لإسقاط الظلم عنهم ومحاسبة الظالمين وتدشين مرحلة جديدة مقدمين في سبيل ذلك أنواع التضحيات ابتداء من افتراشهم أرض الشوارع معرضين للبرد والجوع والتهديد والوعيد وصولاً إلى تقديم أسرواحهم ودمائهم في سبيل إحداث التغيير المنشود.

واليوم وبعد أن أصبحت عملية التغيير حتمية وبعد أن قدم شباب اليمن أروع النماذج الثورية في انتفاضتهم الشبابية الشعبية السلمية وبفضل تضحياتهم دشن عهد جديد يتطلع فيه اليمنيون جميعاً إلى بناء يمن جديد يسوده العدل والمساواة وعدم التمييز وتترجم فيه آليات العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع بحيث توضع معايير واضحة تحدد الحقوق والواجبات التي يلتزم بها الجميع بعيداً عن ما أرسته النظم السابقة التي طغى فيها نظام الشلة والوساطة والمحسوبية التي تأكل حقوق الأغلبية ومثلت معياراً أساسياً في الوظائف والتعيينات والمناصب التي صارت حكراً على أصحاب النفوذ ولم يحصل عليها إلا من كان ضمن الشلة أو يمتلك النفوذ والوساطة والتي بسببها حرمت الكفاءات منها حيث صارت الكثير من الجهات شبه مغلقة أمامهم.

وبحسب خبراء الاجتماع فإن أغلبية سكان اليمن يعانون من انعدام العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويشعرون بالتمييز وعدم المساواة لاسيما الشباب منهم الذين يمثلون أكثر الفئات التي تعاني من ذلك لأن معظمهم تقهرهم البطالة ويفتقدون لأبسط الخدمات كالتعليم السليم والصحة والسكن وغيرها..

ختاماً. نحلم بيمن جديد يعيش فيه كل اليمنيين بكرامة وتحترم فيه آدمية الإنسان وترسى قيم ومبادئ جميلة تحمل في طياتها العدالة والمساواة وعدم التمييز وتحقق تكافؤ الفرص أمام الجميع وبما من شأنه تعزيز الإحساس بالانتماء لهذا الوطن،وفقاً لما أكدت عليه الشرائع السماوية والدساتير والقوانين في مختلف دول العالم ،وتضمنه أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام١٩٤٨ م والتي أكدت جميعها على أن جميع الناس سواسية في الحقوق والواجبات ومن حقهم التمتع بكل الحقوق والحريات دون تفرقة.